

The Interdependent Relationship between prices of oil, gold and exchange rate of Iraqi Dinnar

For the Period 1996 - 2015

Assistant Professor Dr. Rajaa Abdullah Issa Al Salem
Department of Economics/Faculty of Management and Economics
University of Basrah

Abstract

The research aims to release the joint cointegration relations between crude oil prices, global gold prices and the exchange rate of the Iraqi market. The fall in crude oil prices leads investors to reduce the fear of investing in metals gold. As exchange rate fluctuations affect international transactions, and thus affect the Iraqi economy. This study is based on annual data obtained from various data sources and under the assumption that the presence of correlation between gold, oil crude prices and exchange rates. The context of the PP test analysis to test the root of the unit, using the method of Engle Granger cointegration have been analyzed and tested design showed the joint integration testing results show that there is a long-term relationship between the bilateral measured variables trend, while the relationship is one-way in the short term → exchange rates, crude oil prices → global gold prices this is consistent with the logic of economic theory.

Keywords: gold oil crude prices and exchange rates. Engle Granger cointegration. Error correction .test P-P

العلاقة التبادلية بين أسعار النفط وأسعار الذهب وأسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة ١٩٩٦ - ٢٠١٥

الأستاذ المساعد الدكتور رجا عبد الله عيسى السالم
جامعة البصرة / قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تهدف الدراسة الى بيان علاقات التكامل المشترك بين اسعار النفط الخام العراقي، اسعار الذهب العالمية وسعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق العراقي . فانخفاض أسعار النفط الخام يؤدي بالمستثمرين الى التقليل والتخوف من الاستثمار في معدن الذهب، وكما ان تقلبات أسعار الصرف تؤثر بالصفقات الدولية، وبالتالي تؤثر في الاقتصاد العراقي. وتستند هذه الدراسة الى البيانات السنوية التي تم الحصول عليها من مصادر البيانات المختلفة وتحت فرضية مفادها وجود علاقة تبادلية بين أسعار النفط الخام واسعار الصرف واسعار الذهب. قد تم تصميم التحليل الاختبار باختبار P-P لاختبار جذر وحدة، وباستخدام طريقة انجل جرانجر للتكامل المشترك وبينت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المدروسة ثنائية الاتجاه ، في حين تكون العلاقة باتجاه واحد في المدى القصير باتجاه من اسعار الصرف ← اسعار النفط الخام ← اسعار الذهب العالمي وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية .

الكلمات الدالة : اسعار النفط والذهب وسعر صرف الدينار العراقي، التكامل المشترك انجل

جرانجر، تصحيح الخطأ، اختبار P-P

مقدمة

أقرت اتفاقية بريتون وودز في العام ١٩٤٤ الدولار الأمريكي بكونه المعادل العام للقيم. وجرى تسعير الاونصة الواحدة من الذهب بكونه يعادل ٣٥ دولاراً أمريكياً. كما ان جميع عملات العالم هي أما أجزاء من الدولار او هي من مضاعفات الدولار او تفوقه. وهكذا أصبح الدولار مقيماً للسلع بسبب ثباته الى سعر الذهب على مدى ربع قرن من الزمن. الا ان نظام الصرف الثابت في تحقيق الاستقرار المالي العالمي قد فقد عزمه و انتهى تماماً في مطلع سبعينات القرن الماضي بسبب محدودية الذهب الرسمي لدى الولايات المتحدة، وحل نظام نقدي دولاري بديلاً ولد من رحم النظام النقدي السابق. فقد ارتبط المعادل العام للقيم هذه المرة بسلة سلعية مقومة بالدولار نفسه وتتقلب اسعارها على وفق آلية السوق في العرض والطلب وتنسجم مع نظام صرف مرن للدولار. وبهذا خرج الذهب من قيد السعر الرسمي له لينضم هو الآخر الى سلة السوق ضمن سلسلة سلعية رئيسة متكاملة لتشكل عماد المعادل الجديد للقيم. إذ ضمت تلك السلة السلعية النفط مع الذهب، فالنفط والذهب من أهم السلع في العالم، نظراً لما يتمتع به من ميزات ومقومات جعلت منهما اهم السلع على مستوى العالم حتى انهما اصبحا من اهم العوامل التي تقيم على اساسها اقتصادات الدول، فضلاً عن ان دوراً أساسياً في التوترات السياسية وخصوصا النفط. ربط الاقتصاديون التعاملات التجارية بالدولار وخاصة بعد برتن وودز اذ اقر التعامل بالدولار الورقي وترك التعامل بالذهب مما دفع الولايات المتحدة الى عد الدولار العملة العالمية التي تقيم بها السلع كافة ومنها النفط والذهب لبعض الميزات التي أوهمت العالم بها.

أهمية الدراسة :

يتمتع الذهب بكونه أحد اهم المعادن النفيسة انتشاراً، وكذلك يعد اقتناء الذهب رغبة دائمة لدى الافراد والجماعات وكذلك الدول، نظراً للقيمة المادية والمعنوية التي يتمتع بها الذهب. و العلاقة بين الذهب والنفط متينة، وهذه العلاقة ناشئة عن ارتباطهما بالدولار الأمريكي من ناحية، ومن ناحية أخرى لكون الاستيرادات تتم بالدولار، وعليه فإن حدوث أي تغيرات في أسعار النفط من شأنه أن يؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي من خلال إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية والعالمية سواء أكان التغير بالارتفاع أم بالهبوط.

مشكلة الدراسة :

يعتمد العراق على النفط بشكل رئيس كمصدر للإيرادات العامة وهو من الإيرادات غير المستقرة وهذا يجعل الاقتصاد العراقي تابعاً للاقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة التي تتجلى بالتذبذبات الحادة في أسعار النفط وما هي آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد النفطي العراقي وانعكاساته على اسعار الذهب.

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة:

- ١- الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط في أحد مكونات الاستقرار النقدي في العراق هو سعر الصرف، وذلك من خلال الطرح النظري لهذين المتغيرين ومحاولة اختبار العلاقة بينهما باستعمال أدوات التحليل القياسي وتحديد اتجاهها.
- ٢- تحليل اسعار النفط وواقع الصادرات والإيرادات النفطية وأهميتها بالاقتصاد العراقي .
- ٣- قياس العلاقة بين اسعار النفط الخام واسعار الذهب واسعار صرف الدولار بالعراق.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة تبادلية بين أسعار النفط الخام العراقي واسعار الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار واسعار الذهب .

حدود الدراسة:

اعتمدت البيانات السنوية لأسعار النفط الخام واسعار الذهب عالمياً مع اسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق العراقي للمدة ١٩٩٦-٢٠١٥ اي بواقع ٦٠ مشاهدة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل أداء المتغيرات وتطورهما خلال مدة الدراسة ، كما اتبعت أساليب كمية منها اختبار التكامل المشترك على وفق طريقة انجل جرانجر في قياس العلاقة على المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ لقياس العلاقة على المدى القصير.

الدراسات السابقة

ان دراسة Thai-Ha LE and Youngho CHANG (2011) باستخدام البيانات الشهرية التي تغطي ١٩٨٦ ، ٠١ - ٢٠١١ ، ٤ للتحقيق في العلاقة بين أسعار سلعتين استراتيجيتين ، الذهب والنفط. اعتمدت هذه العلاقة من خلال التضخم وتفاعلها مع مؤشر الدولار الأمريكي، ووجدت أن تأثير أسعار النفط في سعر الذهب ليست غير المتماثلة ولكن غير الخطية. وعلاوة

على ذلك، أظهرت النتائج أن هناك على المدى الطويل علاقة قائمة بين أسعار النفط والذهب. وتعني هذه النتائج أن سعر النفط يمكن استخدامه للتنبؤ بسعر الذهب. حاول د. الجنابي ود. حسين (٢٠١١) تحديد العلاقة بين أسعار النفط الخام العالمية وسعر الصرف مقابل اليورو على بيانات يومية للمدة ١٠/٨/٢٠٠٩ - ٣٠/٦/٢٠١٠ بواقع ١٨٨ مشاهدة. وتبين اختبارات الاستقرار باستخدام جذور الوحدة على ان المتغيرين غير مستقرين في المستوى العام الا أنهما يكونان مستقرين في الفروق الأولى. وان كلاً من أسعار النفط ومعدل صرف الدولار متكاملان تكاملاً مشتركاً وتم التوصل الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، مما يعني أنهما لا يبتعدان بعضهما عن البعض كثيراً بحيث يظهران سلوكاً متشابهاً. وفي نموذج تصحيح الخطأ دل اختبار تصحيح الخطأ المقدر السالب والمعنوي إحصائياً أن ابتعاد هذه العلاقة عن التوازن في الأجل الطويل، يصحح كل يوم مقدار 1.05 % وان العلاقة السببية تتجه من سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الى أسعار النفط العالمية في الأجلين الطويل والقصير

دراسة (K. S. Sujit and B. Rajesh Kumar, 2011) العلاقة الديناميكية والمعقدة بين المتغيرات الاقتصادية (الباحثون وصناع القرار ورجال الأعمال) على حد سواء. هذه الدراسة هي محاولة لاختبار العلاقة الديناميكية بين سعر الذهب وعوائد الأسهم وسعر الصرف وسعر النفط. كل هذه المتغيرات شهدت تغييرات كبيرة على مر الزمن، وبالتالي، فمن الضروري للغاية التحقق من صحة العلاقة بشكل دوري. وتستند هذه الدراسة الى بيانات يومية (٢ من يناير ١٩٩٨ إلى يونيو ١٥ عام ٢٠١١)، وتشكل ٣٤٨٥ المشاهدة. باستخدام تقنيات السلاسل الزمنية للدراسة حاول التقاط علاقة ديناميكية ومستقرة بين هذه المتغيرات باستخدام ناقل الانحدار وتقنية التكامل المشترك. وأظهرت النتائج أن سعر الصرف هو غاية تتأثر بالتغيرات في المتغيرات الأخرى. ومع ذلك، وسوق الأوراق المالية لديها أدوار أقل في تأثير سعر الصرف. في هذه الدراسة قمنا باختبار نموذجين ويقترح نموذج واحد هو أن هناك ضعف علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات.

اختبر Poonam Bassi (2014) تأثير النفط الخام والدولار الأمريكي وأسعار الذهب في الهند. المستثمر يبحث دائماً عن خليط من سبل الأنفاق التي تعزز الأرباح محسوبة المخاطر، وإضافة التنوع. في أي وقت مضى و منذ أقدم العصور، يفضل الذهب كأحد وسائل الاستثمار خاصة من قبل المستثمرين الهنود. العلاقة ديناميكية ومتعددة الأوجه بين المتغيرات الاقتصادية التي ركز عليها الباحثون، و صناع السياسة ورجال الأعمال على حد

سواء. هذه الدراسة هي محاولة لاختبار العلاقة الديناميكية بين سعر الذهب، سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام. وشهدت كل هذه المتغيرات تغييرات كبيرة خلال مدة الدراسة، فمن الغاية التحقق من صحة العلاقة. ركزت على تحليل التأثير بشكل منفصل العلاقات بين المتغيرات المدروسة مع مساعدة من الأدوات الإحصائية لتحليل الاتجاه لهذه العلاقات. هذه الدراسة تأخذ البيانات من (٢٠٠٠ - ٢٠١٣). وهناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار وارتفاع أسعار الذهب. وأسعار النفط الخام لها تأثير إيجابي على أسعار الذهب وكلاهما تشهد تقلبات في السوق العالمي .

تهدف دراسة سلمان (٢٠١٤)، الى اختبار العلاقة السببية الطويلة وقصيرة الاجل بين سعر الذهب العالمي وسعر النفط الخام وسعر الصرف في الولايات المتحدة الامريكية وسبل الاستفادة من هذه العلاقة في الدول العربية النفطية، استخدم متجهات تصحيح الخطأ لتحديد العلاقة قصيرة الاجل باعتماد بيانات يومية لـ ٨٦ مشاهدة للمدة (١ كانون الثاني ٢٠١٣ الى ٢٧ آذار ٢٠١٣). بينت الدراسة ان هناك علاقة طويلة الاجل بين كل من سعر الذهب العالمي وسعر الصرف الدولار وسعر النفط الخام، وان سعر النفط الخام يتأثر طرديا بسعر الذهب في الاجل القصير وعكسيا مع سعر صرف الدولار بناءً على اختبار والد Wald. هذا يؤدي بالدول العربية الى تحمل خسائر نتيجة لربط عملاتها بالدولار من جهة وعلاقة سعر النفط الخام بالدولار من جهة اخرى .

ان واقع التداول النقدي في السوق العراقي والسياسة النقدية تجعل العلاقات الاقتصادية تسير بطرق مختلفة عن المعتاد وعلى وفق الدراسات السابقة سيتم في هذه الدراسة التركيز على نموذج التكامل المشترك باستخدام انجل كرانجر للتوازن على المدى الطويل للعلاقة التبادلية بين اسعار النفط الخام العراقي واسعار الذهب واسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار واعتماد نموذج تصحيح الخطأ لتحليل العلاقة بين المتغيرات للمدى الطويل، في ضوء الموارد المحدودة حالياً من العملة الأجنبية وصعوبة التوسع إلى ما هو أبعد من موارد النفط، لا بد تبني استراتيجيات التداول في الاسواق المحلية والخارجية وتقليل مخاطر من خلال تنويع اقتصادي والعمل على زيادة الاحتياطي من النقد الاجني والذهب وتوجه الى التعامل مع سلة من العملات وتقليل من تبعية للعملة الواحدة، وكون الدراسة الوحيدة لـ (سلمان، ٢٠١٤) تأخذ ذات الاتجاه الا ان العينة الدراسة تأخذ الولايات المتحدة وعلاقتها مع الدول النفطية من خلال سياسة تسعير النفط العالمي واسعار الذهب العالمي و الدولار بينما هذه الدراسة سوف تأخذ اسعار النفط الخام العراقي واسعار صرف الدينار العراقي مدى ارتباطهما بأسعار الذهب .

المبحث الاول:

أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

للنفط العراقي اهمية استراتيجية كبيرة على الصعيدين الخارجي والداخلي فعلى الصعيد الخارجي تنبع اهمية النفط من خلال ما يمتلكه من احتياطي نفطي هائل يحتل به مراكز متقدمة بالتوازي مع المملكة العربية السعودية وإيران والكويت ومن المتوقع أن يصبح العراق الممول الرئيس للسوق النفطية العالمية اذ من المتوقع اكتشاف حقول نفطية جديدة ما يؤدي الى اطالة عمر النفط العراقي اما على الصعيد الداخلي فللايرادات النفطية اهمية كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي وتهيمن الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الكلية فضلاً عن كونه المصدر الرئيس للعملة الاجنبية والإيرادات العامة وبالتالي فهو يعد من اهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العراق ويحدد مؤشراتها المختلفة . من اجل استقرار الدور الفعال للنفط في الاقتصاد العراقي من خلال توضيح دوره في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي الكلية المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي والصادرات والإيرادات العامة .

١- اهمية النفط في الناتج المحلي الاجمالي

يمكن الاشارة الى ان النسبة المرتفعة لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي تدل على رعية الاقتصاد العراقي إلا ان ذلك يشير أيضاً الى الاهمية الاستراتيجية للنفط في الاقتصاد العراقي ويشير الجدول رقم (١) الى الاهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٩٦-٢٠١٥) اذ كانت هذه النسبة بحدود (٦.٢٨%) عام ١٩٩٦ بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وازدادت مع بداية القرن الحادي والعشرين الى حوالي ٢٧.١١% عام ٢٠٠٠ غير ان هذه النسبة لا تعني تحسناً في مؤشر الرعية بقدر ما يمثل انخفاض في انتاج النفط بسبب اوضاع العراق المتهاكة جراء الحروب والحصار الاقتصادي . واستمر الاتجاه الصعودي للأهمية النسبية للنفط في الناتج المحلي الاجمالي مع زيادة الصادرات النفطية حتى بلغت (81.1%) عام ٢٠٠٤ نتيجة الانفتاح ورفع الحصار الاقتصادي وتوقف قطاع الصناعة وقلة دور القطاع الزراعي بالإضافة الى عدم كفاءة القطاع الخدمي بسبب اعتماد السياسة التي اقترت من قبل سلطة الاحتلال ، إلا ان تلك النسبة المرتفعة تراجعت مع بدء الازمة المالية العالمية وقلة القدرة الانتاجية والتصديرية للعراق بسبب شدة النزاعات الداخلية والعنف السياسي وعمليات الارهاب الذي شهده العراق لتبلغ (٧٦.٦٩%) عام ٢٠٠٨ وثم اخذ بالارتفاع الى ان بلغت مساهمته (89.63%) في عام ٢٠١٢ ، الا انها تناقصت هذه النسبة حتى بلغت في عام ٢٠١٥ (٧٦.٨٣%) بسبب انخفاض اسعار النفط خلال عام ٢٠١٥ ، فأن الاهمية النسبية المرتفعة

للنفط في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات المختلفة تؤكد اهميته في الاقتصاد العراقي فهو القلب النابض في الاقتصاد العراقي حتى انها تجاوزت مساهمته في بعض السنوات ٩٠%.

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة

(١٩٩٦-٢٠١٥) مليون دولار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي للقطاع النفطي	نسبة الناتج المحلي الاجمالي للنفط/الناتج المحلي الاجمالي × ١٠٠
1996	129.656	8.144	6.28
1997	85.799	20.871	24.3
1998	106.196	30.894	29.1
1999	175.371	54.944	31.3
2000	20969	5684	27.11
2001	17682	10976	62.1
2002	17437	10841	62.17
2003	10621	8523	80.24
2004	26175	21221	81.1
2005	36243	28872	79.66
2006	54475	45904	84.27
2007	74235	66820	90.01
2008	107672	82571	76.69
2009	94275	78180	82.93
2010	117138	100880	86.12
2011	157553	142145	90.22
2012	184192	165098	89.63
2013	195382	148705	76.11
2014	192772	156725	81.3
2015	165057	126809	76.83

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، بغداد، وزارة التخطيط، اعداد متفرقة.

٢- أهمية الصادرات النفطية في هيكل الصادرات الكلية

العلاقة التبادلية بين أسعار النفط وأسعار الذهب وأسعار صرف الدينار العراقي

لا يخفى ان الصادرات النفطية تحظى بنسبة مرتفعة من اجمالي الصادرات العراقية مما يدل على اهمية النفط اذ تشكل الصادرات النفطية نسبة تفوق ٩٣% من اجمالي الصادرات هذا الامر وان كان يشير الى الاهمية النسبية الكبيرة للنفط الا انه يؤشر مشكلات اقتصادية مختلفة من اهمها ارتباط الاقتصاد العراقي بالدخل النفطي فقط الخاضع للتذبذبات والتأرجح، ويشير الجدول رقم (٢) الى الاهمية النسبية للصادرات النفطية العراقية الى اجمالي الصادرات لسنوات مختارة. اذ ان نسبة الصادرات النفطية في عام ١٩٩٦ منخفضة بسبب تقييد باتفاق مذكرة التفاهم والحصار الجائر عند مقارنتها بالسنوات اللاحقة التي شكلت اعلى نسبة في عام ٢٠١٤ بسبب ارتفاع الاسعار واندفع العراق الى زيادة الصادرات النفطية التي تجاوزت 3.117 ملايين برميل يوميا وقابل للزيادة على الرغم من معاناة القطاع النفطي من تهالك ودمار وتخريب نتيجة للعمليات الارهابية التي يتعرض لها بين الحين والآخر.

جدول رقم (٢)

الاهمية النسبية للصادرات النفطية الى الصادرات الكلية (مليون دولار)

السنة	قيمة الصادرات الكلية	قيمة الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية / الصادرات الكلية %
1996	2764.9	680	24.59
1997	6385.2	4280	67.03
1998	7427.8	5111	68.81
1999	18742.6	12104	64.58
2000	12872.1	19771	153.59
2001	9711.1	15685	161.52
2002	9711.1	12593	129.68
2003	17810	7519	42.22
2004	23697.4	17751	74.91
2005	30019.2	19050	63.46
2006	39988.3	30456	76.16
2007	63460.5	39433	62.14
2008	61929.40	61111	98.68
2009	46744.8	41668	89.14
2010	71211.5	51147	71.82
2011	99680.50	92685	92.98
2012	94208.60	90411	95.97
2013	83981	81740	97.33
2014	49320	48924	99.21
2015	99112	96808	97.68

source: opec . Annual statistical Bulletin . Austria . opec .1999-2015

٣- اهمية الايرادات النفطية الى الايرادات العامة

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تعكس اهمية النفط في الاقتصاد العراقي، اذ يوضح الجدول رقم رقم (٣) مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة اذ يتضح ان النسبة بلغت حوالي (95.62%) لسنة ٢٠٠٦ في حين ارتفعت لتصل الى (97.87%) في عام ٢٠١٢ من اجمالي الايرادات العامة هذا الامر وان كان يدل على الاهمية المتعاظمة للنفط في الايرادات العامة، يعد خللاً خطيراً في الاقتصاد العراقي اذ ان انخفاض الايرادات النفطية (بسبب انخفاض اسعار النفط) يؤدي الى انخفاض الايرادات العامة وعدم القدرة على اعداد الميزانية وهذا بدوره له انعكاسات سلبية على الاقتصاد والمجتمع العراقي ومن ابرز تلك الانعكاسات انخفاض مستوى الانفاق العام وخاصة في الجوانب الصحية والتعليمية والاجتماعية وهذا ما يمكن ملاحظته في العراق مؤخراً بسبب انخفاض الايرادات النفطية نتيجة انخفاض اسعار النفط.

جدول رقم (٣)

الاهمية النسبية للإيرادات النفطية في الإيرادات العامة

السنوات	الإيرادات النفطية مليون دولار	الإيرادات الكلية مليون دولار	نسبة الإيرادات النفطية/الإيرادات الكلية ١٠٠*
1996	680	2097.718	32.4٢
1997	4,590	9427.009	48.69
1998	6,790	20906.74	32.48
1999	13,410	41,093.98	32.63
2000	19771	48,894.19	40.44
2001	15685	34,856	45
2002	10400	16007.47	64.97
2003	8627	8750.233	98.59
2004	19598	19816.5	98.91
2005	17406.929	17840.09	97.57
2006	28546.441	29853.33	95.62
2007	30853.986	31899.33	96.72
2008	63000	65477.79	96.22
2009	36438.24	38896.34	93.68
2010	92,996.00	97518.96	95.36
2011	102,759.00	104299.9	98.52
2012	97,633.00	99752.8	97.87
2013	90,383.00	92605.51	97.60
2014	46,353.00	50323.11	92.11
2015	124461.57	114642.5	61.48

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، اعداد مختلفة.

المبحث الثاني :

تقلبات أسعار النفط العراقي واثرها في الاقتصاد العراقي

اكتسبت سوق النفط الدولية شكلها الحالي بدءاً من اواخر عقد الثمانينات عقب انهيار الاسعار عام ١٩٨٦ ومن ذلك الحين أضحت تقلب الأسعار وما يزال سمة مميزة من سمات صناعة النفط الدولية وهذا التقلب بالطبع نابع من طبيعة تركيبة السوق الذي يسهم في تكوينها العديد من اللاعبين فيغدو من الصعب على منظمة اوبك او أية قوة أو مجموعة أخرى غيرها فرض أرائها عليها ، وفي ضوء التقلبات المفاجئة في ميزان العرض والطلب الناجمة عن اضطرابات سياسية وعوامل خارجية مؤثرة أخرى فأن تذبذب الاسعار اضحى عنصراً متأصلاً من عناصر السوق وفي غضون ذلك نشأت اسواق آجلة وأخرى للمشتقات الثانوية من اجل توفير الحماية ضد المخاطر المترتبة على تقلب الاسعار وتدعيم التوقعات وعلى اية حال فأن تداعي استقرار السوق يشكل مشكلة اقتصادية خطيرة لمنتجي النفط ومستهلكيه على حد سواء ومن الواضح ان المعرضة للأذى بشكل خاص هي تلك الدول المنتجة للنفط والمصدرة له التي تفتقر الى قاعدة اقتصادية متنوعة الموارد . والعراق واحد من هذه البلدان التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات اسعار النفط خصوصاً الاتجاه النزولي لها الامر الذي يستدعي الوقوف لتحليل الاسباب الكامنة وراء تذبذب اسعار النفط وأثاره في الاقتصاد العراقي .

اولاً، تحليل اسباب تذبذب أسعار النفط

ان ما يشهده الاقتصاد العالمي الان من حالة قلق جراء استمرار انخفاض اسعار النفط تزامناً مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض ما هو الا امتداد لأثر النفط في المعادلات السياسية والاقتصادية وذلك بحكم تنامي الحاجة الى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي والسياسات الاستثمارية والتنموية وفي الوقت الذي توقع فيه خبراء النفط ان تصل الاسعار الى مستويات مرتفعة بحكم حالات الصراع والتوترات السياسية التي تعصف بالمنطقة العربية، إلا ان الامور سارت بالاتجاه المعاكس اذ هوت الاسعار الى ما دون (٥٠) دولاراً للبرميل مما يدعو الى تدارس الاسباب الكامنة وراء هذا الهبوط، وبالرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن الاسباب الكامنة خلف هذا الهبوط الا انها لا تخرج عن مسارين اساسيين هما الدوافع السياسية والدوافع الاقتصادية وسأوضحها تباعاً.

١- الدوافع الاقتصادية:

تتراوح التحليلات المختلفة للأسباب بين ان الانخفاض ناتج لأسباب اقتصادية صرفة واسعة نتيجة ازدياد الطلب على العرض في الاسواق العالمية، وصولاً الى وجود اسباب سياسية على وجه الخصوص هي، - أ- زيادة معدل الاستهلاك العالمي للسوائل النفطية في السنوات الاخيرة: فمنذ عام ٢٠٠٠

(76.93) مليون برميل يوميا ، وارتفع الى حوالي 93.79 مليون برميل يوميا عام ٢٠١٥ ، اي بزيادة قدرها ٥.٥ ملايين برميل يوميا وذلك لأسباب عدة منها (ارتفاع الطلب في الدول الصناعية من (٧١.٠٩) في ٢٠٠٠ الى (٩٤.٢) في ٢٠١٥ مليون برميل يوميا، ارتفاع الطلب في الصين من (٤.٨-١١.١٨) والهند (٢.١٥-٤.١٨) للسنوات ٢٠٠٠ و٢٠١٥ على التوالي) (ميرزا، ٢٠١٥، ٨).

جدول رقم (٤)

معدلات النمو السنوية للعرض والطلب العالمي على النفط الخام للمدة (١٩٩٦-٢٠١٥)

السنوات	العرض العالمي	الطلب العالمي
1996	-	-
1997	2.45	2.8
1998	1.39	0.2
1999	0.21	1.54
2000	1.99	0.89
2001	0.896	0.94
2002	1.34	0.67
2003	1.14	1.81
2004	4.159	3.354
2005	1.402	0.844
2006	1.22	3.07
2007	1.6	1.27
2008	2.056	-0.835
2009	-1.94	-1.835
2010	1.08	2.5
2011	4.19	9.89
2012	0.15	0.95
2013	0.96	1.53
2014	1.26	1.067
2015	1.99	1.69

Source: opec Annual Organization of the Petroleum Exporting Countries Vienna Austria. Statistical Bulletin

يتضح من جدول رقم (٤) ان معدلات نمو الطلب العالمي اكبر من معدلات العرض العالمي للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٧، الا ان بعد الازمة الاقتصادية ٢٠٠٨ انخفض معدل النمو في الطلب العالمي واستمر الى ٢٠٠٩ واخذت بزيادة بعد صعود القوى الاقتصادية كلا من الصين والهند

في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ثم اصاب الطلب العالمي الهبوط بدءاً منذ عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ نتيجة تازم الاقتصاد العالمي وموجة الركود التي يعانها الاقتصاد منذ بدء الازمة المالية في ٢٠٠٨ .

ب- زيادة العرض على الطلب كما موضح في جدول (٤) الناتج اساساً من الارتفاع الكبير في انتاج النفط الصخري الأمريكي (shale-oil) فضلاً عن ارتفاع صغير في انتاج دول الاوبك في عام ٢٠١٤ مقارنة ب ٢٠١٣، وكذلك ارتفاع سعر صرف الدولار والانخفاض في الزيادة المتوقعة للطلب عالمياً على النفط للأشهر الاخيرة من هذا العام وللسنة القادمة بمقدار ٢٠% وهذا نتيجة لتوقعات تراجع النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية واليابان وتباطؤ سرعة نمو الاقتصاد الصيني والهندي. اما السبب الاضافي الثاني فهو التأثير الواسع للأسواق المالية العالمية في اسعار الطاقة والمضاربات في هذه الاسواق من اجل الحصول على ارباح غير واقعية اضافية لا ترتبط بشكل حقيقي و مباشر بوضع وحجم توافر الطاقة او عدمه، قامت الولايات المتحدة برفع انتاجها من (النفط الصخري shale-oil) بأكثر من ٤ ملايين برميل يوميا، زادت السعودية بحدود ٠.٨ مليون برميل يوميا، ثم العراق وكندا (النفط الرملي) oil-sand كل منها بحوالي ٠.٧٥ مليون برميل يوميا، وروسيا ب ٠.٦ مليون برميل يوميا والكويت والامارات وقطر مجتمعين ب ١.٢ مليون برميل يوميا وكانت هناك زيادات صغيرة اخرى في دول اخرى . فيما انخفض الانتاج في اوروبا بحدود ١.٢ مليون برميل يوميا وفي ايران بحدود ١.٠ مليون برميل يوميا، وافريقيا ب ٠.٨٥ مليون برميل يوميا وليبيا ب ٠.٨ مليون برميل يوميا بعد ان تمكنت من رفع انتاجها هذا العام، ومن الارقام اعلاه يظهر ان الولايات المتحدة كانت الدولة الاساسية في رفع الانتاج، في حين كان ارتفاع انتاج السعودية متواضعا، اخذين بعين الاعتبار ان معدل انتاج السعودية عام 2013 كان قد بلغ ١١.٦ مليون برميل يوميا وهو يمثل تقريبا سقف الانتاج الممكن لها في صناعاتها الاستخراجية الحالية والذي لا يتجاوز ١١.٨ مليون برميل يوميا، واذ تمكنت السعودية من رفع انتاجها ب ٠.١ مليون برميل يوميا فقط في شهر سبتمبر ٢٠١٤، فانخفضت أسعار النفط بحوالي (55%) منذ ايلول 2014، وفي أواخر تشرين الثاني قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك عدم خفض إنتاجها. ومنذ ذلك الحين تتوقع الأسواق أن يبلغ متوسط سعر النفط حوالي (57) دولاراً للبرميل في عام 2015 بانخفاض قدره ٤٣% (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥، ٢).

من شركات النفط العالمية الكبرى وعلى الاخص العاملة على تطوير وانتاج النفط في البحار العميقة، وكذلك الشركات المنتجة للنفط الرملي (oil-sand) في كندا والصخري (shale-oil) في اميركا واوروبا بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج لمثل هذه المواقع والانواع المستخرجة، وعلى الاخص

إذا انخفض سعر البرميل الى حدود ٨٠ دولاراً للبرميل اذ تصل تكاليف الدراسة والانتاج لبعضها وخاصة النفط الرملي الى اكثر من ١٠٠ وحتى ١٥٠ دولاراً للبرميل (الجلبي، ٢٠١٤، ٢).

٢-الدوافع السياسية

أ- انهارت أسعار النفط في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وانعكس هبوطها من ذروة سعرها الذي بلغ نحو 30 دولاراً للبرميل في بداية العقد إلى مستوى أقل من 10 دولارات للبرميل، وذلك لبضعة أشهر في العام 1986 والأزمة السياسية التي نجمت عن انخفاض الإيرادات في الجزائر بلغت ذروتها في نهاية المطاف في انتخابات فاز بها الإسلاميون، ثم انقلاب عسكري، وحرب أهلية وحشية ظلت مستمرة لفترة طويلة في تسعينات القرن الماضي. وتم تبرير دخول صدام حسين لدولة الكويت الغنية بالنفط في العام 1990، على الأقل جزئياً، بأنه حصل بسبب رغبته في زيادة عائدات العراق في اثناء فترة عُسْرٍ مالي وعدم استقرارٍ سياسي في داخل العراق. اما انهيار سعر النفط في 2014 فمرده الحقيقي هو تخمة السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية السعودية. وعلى وفق هذا الخط من التفكير، كان ينبغي على الرياض أن تؤدي دور "المنتج المتأرجح" الذي يخفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار في محاولة لوضع أرضية تحتها. ولكن الرياض لم تفعل ذلك لأن انخفاض الأسعار يضرّ بمنافستها الجيوسياسية إيران و القوة العظمى الحليفة لبشار الأسد روسيا، أكثر مما يضرّ بالمملكة العربية السعودية. وبالتالي يمكن أن نضع المسؤولية الأساسية لانهيار أسعار النفط في العام 2014 على أجندة سياسة الرياض الخارجية. إن أولئك الذين يقدمون النظرية الجيوسياسية لا ينكرون أنّ قوى السوق هي الأخرى تدفع الأسعار نحو الانخفاض فإن لم يتحمل منتجو النفط الآخرون معهم تكاليف خفض الانتاج لوضع ضوابط للأسعار، فلن يفعلوا هم ذلك فزادت السعودية الانتاج وهو ما أطلق عليه دانيال يرغين وصف التعرق الجيد (غوس، ٢٠١٥، ١-٣)

ب- العقوبات الاقتصادية ضد روسيا وإيران، استخدمت ادارة الرئيس الاميركي رونالد ريغان في ثمانينات القرن الماضي عقوبات اقتصادية ضد روسيا وإيران، لأحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران. ويشير بعض المحللين الى ان الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جلياً للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لأحداث عجز في موازنتها، وهنا يرى العديد من الخبراء ان استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يوجه صفعه قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الاخيرة في أزمة مالية. وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اهتمت دولا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي

قوضته العقوبات ،وهنا يرى الكثير من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين ان ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقابا جماعيا"، اذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الامريكية، على الرغم من خسارتها من النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً، بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة ايران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج. ولم تكن هذه المرة الاولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وايران.

ج- الربيع العربي: توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت، واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها والتوتر بين الغرب وايران بسبب برنامج الطاقة النووي من جهة ومساندة بشار الاسد وحزب الله في لبنان من جهة اخرى واحتمالات فرض مجلس الأمن والدول الأوروبية مزيداً من العقوبات على ايران، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية فضلاً عن مخاوف الغرب بعد أحداث الحادي عشر من ايلول 2001 ودورها في تدني أسعار النفط الخام (المزيبي، ٢٠١٣، ٣٣٧)

المبحث الثالث:

قياس العلاقة التبادلية بين أسعار النفط وأسعار الذهب وأسعار الصرف

إن الترابط الناشئ فيما بين الذهب والنفط تحديداً إنما مرده كون كلا العنصرين من العناصر المهمة والحيوية والأساسية التي ينهض بها الاقتصاد، فضلاً عن المزايا والمقومات التي يتمتع بها هذان المنتجان دفعهما إلى التميز والظهور في الأسواق العالمية، فللنفط أهمية بالغة في النمو الاقتصادي لأي دولة، وله أثر مباشر في العلاقات الدولية. أما الذهب فيحظى بأهمية اقتصادية عالمية نظراً لكونه أحد أشهر المعادن النفيسة، والتي يرغب الجميع في اقتنائها، نظراً للإحساس الذي يعطيه الذهب للمالك، ولأنه المخزون الاحتياطي الذي يقيس قوة الدولة الاقتصادية.

يُعد كل من الذهب والنفط الخام من أكثر السلع تداولاً في العالم وهذا يعكس الأهمية التي يولها الاقتصاد العالمي لهما. المضاربون في السوق هم أكثر اللاعبين إقبالاً على المتاجرة

بالذهب والنفط الخام وبسبب طبيعتهما المتقلبة ووجود ميزة الرافعة المالية فإن السوق يصبح شديد الحركة والتقلب. تاريخيا كانت المتاجرة بالذهب والنفط الخام محصورة ضمن نطاق ضيق، أما الآن فقد أصبحت المتاجرة في الذهب والنفط الخام سهلة وميسرة من خلال منصات التداول التي توفرها شركات الوساطة لعملائها. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما العلاقة بين أسعار الذهب وأسعار النفط، وأيهما يؤثر في الآخر؟

معظم المحللين يرون وجود علاقة وثيقة فيما بين الذهب والنفط الخام، وهذه العلاقة ليست علاقة مباشرة، وإنما هي علاقة ناشئة عن كون كلا العنصرين مرتبطين بالدولار الأمريكي من ناحية، ومن ناحية أخرى لكون سعر النفط ذا علاقة بإنتاجية معظم السلع كونه يمثل جزءا من مكونات التكلفة لأي سلعة، سواء تمثل ذلك في تكلفة النقل أم الإنتاج، وعليه فإن حدوث أي تغيرات في أسعاره من شأنه أن يؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي من خلال إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية والعالمية سواء كان التغير بالارتفاع أم بالهبوط. وهذا بدا واضحا جليا من خلال نظرتنا إلى حركة أسعار النفط والذهب خلال العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ م اذ سجل كل منهما أسعاراً تاريخية قصوى لم يصل إليها سابقا. ولا نرى ذلك مستغربا، فكلتا المنتجين هما أداة قوة وسطوة.

١- العلاقة بين الدولار وأسعار الذهب

تعد اسعار الصرف اداة ربط ما بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصادات العالم وفي الوقت نفسه يؤدي سعر الصرف دوراً بارزاً في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات، فكلما سعر انخفض سعر الصرف ادى الى جعل السلع المستوردة اقل قدرة على المنافسة في الاقتصاد المحلي ويزيد من قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة في باقي دول العالم (الصادق واخرون، ١٩٩٧، ١٧).

ان النتائج الاساسية للحرب العالمية الثانية وخروج الولايات المتحدة الامريكية بوصفها الراجح الاكبر فهي بعيدة عن العمليات الحربية المباشرة ولم تتضرر نتيجة الحرب اي من بناها التحتية او معاملها الصناعية او قطاعها الزراعي الامر الذي جعل منها المصدر الاساسي للاستثمارات في الدول المتحالفة معها وخاصة مشروع مارشال. اما النتيجة الثانية للحرب فتتمثل في انتشار الافكار الاشتراكية والشيوعية ليس فقط في اوربا بل انتشرت في مختلف القارات وخرج الاتحاد السوفيتي القوة العظمى الثانية غير ان اقتصاده كان ضعيفا جدا بسبب

الاعمال الحربية الاكثر اتساعا وتدميرا في تلك الحرب على عكس الاقتصاد الامريكي وهذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية الى تطوير علاقاتها مع دول العالم وخاصة المملكة العربية السعودية اذ يمثل النفط مصدر الطاقة الرئيس لذا بادر الرئيس الامريكي روزفلت بإبرام اتفاقية اقتصادية نفطية مع الملك السعودي وهو ما ازعج بريطانيا التي حاولت دفع الولايات المتحدة والحلفاء لمحاربة الاتحاد السوفييتي إلا ان روزفلت رفض هذا العرض خاصة وان اقتصاد امريكا كان اكثر معافاة ما جعل الولايات المتحدة الدائن الاكبر للدول الصناعية الامر الذي قاد الى ان قيمة بعض العملات لا تساوي ثمن الورق المطبوعة به، الدولة الاقوى عسكريا خاصة وانها تملك السلاح النووي. هنا وظهر الدولار كونه اقوى العملات على الارض وأكثرها استنادا الى الذهب يقابلها تدهور النقد في كافة الدول، فضلا عن ان التضخم النقدي في الدولة الخاسرة كان عاليا. جميع هذه الامور ادت الى ضرورة وجود نظام اقتصادي يشمل العالم كله او على الاقل يشمل العالم الرأسمالي وان انجاز هذا المشروع باستطاعته حل المشكلات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية الناشئة عنها وبذلك ظهر (نظام بريتون وودز)، ادت اتفاقية بريتون وودز الى وجود نظام نقدي عالمي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الناشئة عن الحرب المتمثلة بانهيار عملات مختلف البلدان الخاسرة في الحرب وارتفاع مستويات التضخم في اقتصاداتها مما دعا الى انعقاد مؤتمر يؤسس لهذا النظام وتم ذلك في عام 1944.

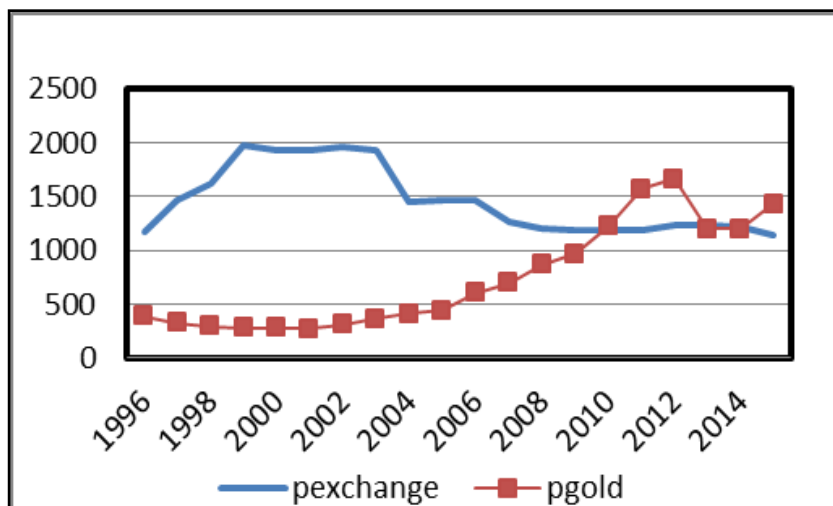
ومن الطبيعي ان الولايات المتحدة حاولت من خلال هذا المؤتمر الهيمنة الكاملة على نتائج المؤتمر لوضع عملتها بديلا للذهب في التجارة العالمية إلا ان توازنات القوى داخل المؤتمر لم تسمح للولايات المتحدة من فرض هيمنتها كما كانت تطمح. في هذا المؤتمر كان يمثل بريطانيا العالم الاقتصادي جون ماينارد كينز والذي تنسب اليه المدرسة الاقتصادية الكينزية وكان كينز يمثل وجهة النظر الاوربية فيما كان يمثل الولايات المتحدة هاري ديكستر وايت ومثل هذان العالمان طرفي الصراع الامريكي الاوربي إلا ان النتيجة كانت الوصول الى حلول وسطية ترضي جميع الاطراف. كان الجميع في مؤتمر بريتون وودز متفقاً على ضرورة تجنب الفوضى والتضخم النقدي الذي حدث من قبل وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، لذا كان من الضروري الوصول الى حلول معقولة لتفادي انهيار قيمة النقود الوطنية ووقتها كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد التأكد من امكانية قيام دول الحلفاء سواء الرابحة في الحرب ام الخاسرة بدفع ديونها سواء ديون الحرب ام اعادة الاعمار باقيامها الفعلية خاصة وان سياسة الحكومات الرأسمالية خلال ثلاثينات القرن الماضي تعمل على تخفيض قيمة عملتها مقارنة بالعملات الاخرى. وخلال المدة

١٩٣٤-١٩٣٩ بلغت قيمة الذهب الذي تدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٩٩٩١ مليون دولار. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد اندلاع الحرب قد غيرت من موقفها تجاه سياسة تعقيم وتكدير الذهب وبدأت تتخلص من جزء من رصيدها منه للوفاء بالتزاماتها الخارجية وبالذات مع (دول الشرق الأوسط، مثل تركيا وإيران ومصر ، ودول أمريكا الجنوبية وبعض الدول الأوروبية مثل السويد وسويسرا)، إلا أن كميات الذهب ظلت أكبر نسبة لتغطية القانونية للنقد المصدر والاحتياطي ضد تقلبات أسعار الصرف (زكي، ١٢٩، ١٩٧٨)

ان حرية التجارة بين الدول لها عملات وطنية مختلفة وتحتاج الى واسطة مهمة لنقل الاستثمارات والتجارة والمدفوعات وضمان دفعها بقيمتها الحقيقية وهذه الواسطة بالمعتاد النقود لذا كان من المهم بالنسبة الى مؤتمر بريتون وودز ان يؤكد على حرية التحويل بين العملات الوطنية مع ضمان عدم وجود تغييرات في اسعار التحويل الا في حدود ضيقة جدا وأخيرا توصل المؤتمر الى ان العملة الوحيدة التي يمكن ان تلبى الحاجات التجارية العالمية هي الدولار الأمريكي حيث ان قوة الدولار متأتية من تثبيت علاقته بالذهب اذ حدد سعر الاونصة الاوقية ٣١ و ١ غم بمبلغ يعادل ٣٥ دولاراً وتعهدت الولايات المتحدة في هذا المؤتمر بصفتها اكبر حامل للذهب، بأنها مستعدة ان تعوض اية كمية من عملتها بالدولار و بالسعر اعلاه، وبهذا اصبح الاحتياطي النقدي للعالم هو الدولار والذي يعني ان كل دولة ستثبت عملتها مقابل الدولار طالما بقي سعر الدولار معادلا بالذهب ثابتا. ولغرض المساعدة في تطبيق نظام بريتون وودز قرر المؤتمر انشاء منظمين عالميتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كما تم وضع اسس لاتفاقية العامة حول التعرفة الكمركية والتجارة (كات)(الامير، ٢٠١٤، ٦٢) ومن هنا ربط بين الدولار والذهب.

الشكل رقم (١)

العلاقة بين اسعار الذهب واسعار الصرف الدولار في السوق العراقي
للمدة (١٩٩٦-٢٠١٥)



المصدر : من اعداد الباحث على وفق بيانات المصدر، بناء على البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، سنوات مختلفة www.cbi.iq ، www.gold.org/statistics#group6

يلاحظ من الشكل (١) ان العلاقة بين اسعار الذهب والدولار في العراق جاءت عكسية (١٩٩٦-٢٠٠٢) ثم ازداد الطلب على الذهب بعد رفع الحصار وارتفاع المستوى المعيشي لدى المستهلك العراقي واتجاهه لادخار الذهب لعدم ثقة المواطن بالسياسات الاقتصادية والظروف التي يعيش بها العراق من الصراعات وعدم الامان التي تدفع المواطن الى تخزين هذا المعدن النفيس وتوقع انخفاض قيمة الدولار بسبب ظروف الاقتصادية للولايات الامريكية السيئة نتيجة الازمات الاقتصادية.

٢- العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الدولار

من الطبيعي أن تؤثر قيمة الدولار في أسعار النفط، ولكن هل من الممكن أن تتأثر قيمة الدولار بأسعار النفط؟ فقبل أن نجيب عن هذا التساؤل، دعونا نبحث لماذا تؤثر تحركات مؤشر الدولار في تحركات أسعار النفط من خلال الاتي:-
أولاً: يتم تسعير النفط بالدولار وعلى وفق منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تعد العلاقة بين النفط والدولار علاقة ميكانيكية، فعندما تنخفض قيمة الدولار، ترتفع أسعار النفط بالدولار حتى تظل متوافقة مع سعره باليورو على سبيل المثال، علاوة على ذلك، يحصل منتجو النفط على العائدات بالدولار الأمريكي، لذلك لا بد من تعويضهم من جراء تذبذب واختلاف قيمة الدولار. وبالطبع ليس هذا ما يحدث دائماً، إذ حدث واختلفت هذه العلاقة في بداية العام الحالي.

ثانياً: قد يقول بعضهم أن ارتفاع أسعار النفط الخام هو السبب وراء ضعف قيمة الدولار الأمريكي. فلقد كشفت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٦ أنه كلما ارتفعت أسعار النفط بنسبة ١٠%، يقابل ذلك انخفاض في سعر صرف عملات الدول الأعضاء في منظمة

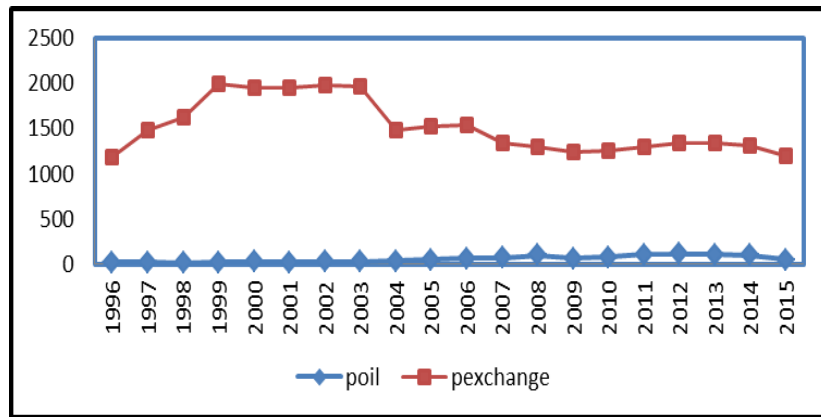
أوبك بنسبة ٢%. فإن نتائج هذه الدراسة ليست مفاجئة لأنه بالطبع كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت تكاليف واردات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو بدوره يؤدي إلى ارتفاع عجز ميزان التجارة والحساب الجاري الأمريكي، ومن ثم انخفاض قيمة الدولار. كما أن ذلك يؤثر في معدل النمو، فإن اقتراب أسعار النفط من ١٥٠ دولاراً للبرميل، يؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود إلى ٤ دولارات للجالون، وهذا يعني ارتفاع الضرائب على المستهلكين، كما يؤثر في ربحية الشركات بقوة. وبذلك فإن ارتفاع أسعار النفط يضر بالنمو الاقتصادي، وهو ما يضر بالتوقعات المستقبلية للاقتصاد الأمريكي. على الرغم من أن هذا الأثر يكون على المدى البعيد إلا أننا لا يمكننا تجاهله وهذا ما حدث منذ عام ٢٠١٥ بدأ انخفاض في أسعار النفط إلا أن قيمة الدولار أخذت بالاتجاه ذاته وهي مخالفة لطبيعة العلاقة بينهما على وفق النظرية الاقتصادية إلا أنها نتيجة حتمية للصراعات السياسية بين القوى العظمى في العالم. إذن العلاقة بين الدولار والنفط علاقة مزدوجة ومتبادلة وكما موضح في الشكل (٢).

يوضح الشكل (٢) طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في العراق طيلة مدة الدراسة أخذت أسعار النفط بالاستقرار خلال مدة الحصار الاقتصادي ثم ازدادت أسعار النفط بشكل خاص خلال مدة ٢٠١٠-٢٠١٤ على الرغم من دخول العالم بأزمة اقتصادية جديدة وانخفاض في النمو الاقتصادي لكن الارتفاع جاء نتيجة زيادة الطلب على النفط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة مخزونها الاستراتيجي من جهة وزيادة النمو الاقتصادي في الصين وماليزيا والهند التي تشكل طلباً إضافياً على النفط إلا أنه في العراق أخذ التغير باتجاه موازٍ في السوق العراقي نتيجة لسيطرة الدولة ومساعدتها لتحقيق الاستقرار في سوق العراق وتحجيم التضخم المفرط الذي يعانيه الاقتصاد العراقي.

الشكل رقم (٢)

العلاقة بين أسعار النفط وأسعار صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (١٩٩٦-

٢٠١٥)



المصدر، اعداد الباحث على وفق البيانات : البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية ،
المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، سنوات مختلفة http ، <http://www.cbi.iq>
OPEC Annual Organization of the Petroleum Exporting Countries Vienna Austria.
Statistical Bulletin

٣- توصيف النموذج

لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية التي تربط فيما بينها روابط متبادلة اي
ان كل متغير يسبب ويتسبب في المتغير الاخر تم اعتماد نماذج انحدار التكامل المشترك او
انحدار تناظر التكامل وعلى وفق نموذج المعادلة المفردة لا نجل – جرانجر (Engle-Granger)
عام (١٩٨٧) ويتم اعتماد السلاسل الزمنية غير المستقرة ويتم الاختبار على خطوتين.
اذ يتم اختبار ديكي فوللر Augmented Dickey–Fuller test ومختصره ADF لبيان
الاستقرارية قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة من عملية الانحدار الذاتي
Autoregressive AR في حين اختبار بيرون فلبس Phillips–Perron test ومختصره (PP) قائم
على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية
Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA)، ولذا فإن اختبار PP له قدرة
اختبارية أفضل، وهو أدق من اختبار ADF ولا سيما عندما يكون حجم العينة صغيرا.
اعتمد اختبار Angle-Granger للتكامل المشترك لمتغيرين أو أكثر غير ساكنين يمكن أن يكون
بينهما تكاملا مشتركا (بمعنى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل) (جوجارت، ٢٠١٥، ١٠٦٨)
، وإذا كانت البواقي نفسها ساكنة في انحدار أحدهما على الآخر، وعادة إذا حقق متغير ما
خاصية السكون بعد أخذ الفروق له عدد (d) من المرات ، فإن هذا المتغير يُعد متكاملًا من
الدرجة d ، فإن هذا المتغير ساكن عند المستوى (٠). ويمكن تطبيق معيار انجل - جرانجر
لاختبار التكامل المشترك لمجموعة المتغيرات موضع الدراسة. اذ يتم تقدير انحدار كل متغير
دالة بالمتغيرين الآخرين على المدى الطويل، ثم إجراء الانحدار الإضافي للبواقي لا يشمل على أي
ADF اختبار من الثابت أو الاتجاه (واختيار فترة الإبطاء تم على وفق Akaike and the
Schwartz Information الاقتراحات كما يمكن إجراء اختبارات التكامل المشترك. (With
intercept and trend)) ، ويتميز بأنه يتفادى بعض المشكلات التي تنشأ عن استخدام اختبار

ديكي_فولر وفقدان بعض خصائص السلاسل ، كما أشارت الكثير من الدراسات إلى أنه يُعد من أقوى أساليب منهجية التكامل المشترك. ويعتمد افتراض عدم وجود اتجاه في البيانات أو وجود اتجاه خطي أو تربيعي، فضلاً عن وجود ثابت أو اتجاه أو وجود ثابت واتجاه في انحدار التكامل (Akaike and the Schwartz) المشترك. ويمكن إيجاد التوازن على المدى القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ فيما إذا كان خطأ التوازن لا يساوي صفر فإن النموذج لا يوجد فيه توازن (د.جوجارات، ٢٠١٥، ١٠٥٤-١٠٦١)

$$pex = f(poil.pgold) \dots\dots(1)$$

$$poil = f(pex.pgold) \dots\dots(2)$$

$$pgold = f(poil.pex) \dots\dots(3)$$

حيث ان: Pex، سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار

Poil، سعر النفط الخام العراقي

Pgold، سعر الذهب العالمي

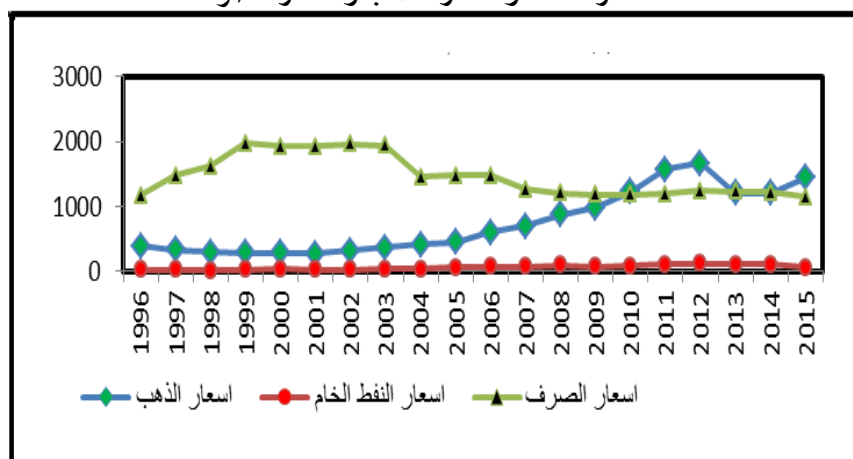
وإذا كانت قيمة R^2 اقل من اختبار درين واتسن D-W ومعنوية المعلمات عالية هذا يدل على وجود انحدار زائف لا يمكن اعتماده.

ثانياً: تقدير النتائج وتحليلها

إن الخطوة الأولى في عملية تحليل السلسلة الزمنية هو رسم مشاهداتها لمعرفة الاتجاه العام لها، ويمثل الشكل (3) السلسلة الزمنية

الشكل رقم (٣)

اسعار النفط واسعار الذهب واسعار الصرف



العلاقة التبادلية بين أسعار النفط وأسعار الذهب وأسعار صرف الدينار العراقي

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،
Gold price World Gold Council - <http://www.cbi.iq/www.gold.org/statistics#group6> سنوات مختلفة

Organization of the Petroleum Exporting Countries opec: Annual Statistical Bulletin
Vienna Austria.

ومن خلال الرسم البياني يتضح ان هناك توازناً وهذا يدل على وجود حالة من التكامل المشترك ويؤكد الاختبار الاحصائي ذلك، اذ يبين جدول (4) ان الانحدار لا يحوي علاقات زائفة، اذ ان المعلمات غير معنوية ما عدا الانحدار الثاني والثالث وان كانت قيمة R^2 اقل من قيمة دربن واتسن D-W وهي مطابقة للمنطق الاقتصادي من حيث اشارة المعلمات فعلاقة اسعار الصرف عكسية مع اسعار الذهب واسعار النفط وعلى وفق النظرية الاقتصادية وكما ان العلاقة بين اسعار الذهب واسعار النفط طردية فهذا ينقلنا الى ان يكون هناك تكامل مشترك بين المتغيرات لذا ننتقل الى الخطوة الاخرى وهي :-

جدول رقم(4)

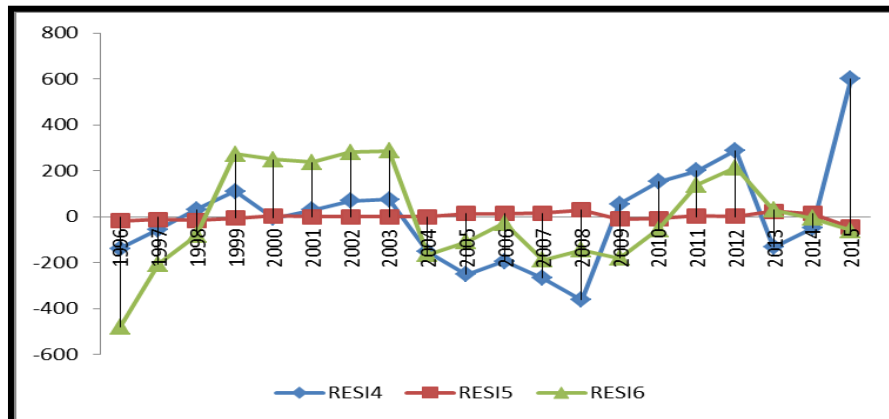
الانحداريين المتغيرات المدروسة بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

D-W	R ²	pex = 1833 - 0.381 pgold - 1.63 poil	1
0.67	0.55	t* -1.78 -0.53	
١.٠١	0.79	pgold = 809 + 9.76 poil - 0.412 pex	٢
		t* 4.57 -1.78	
١.٢٣	٠.٧٦	poil = 27.7 + 0.0564 pgold - 0.0102 pex	3
		t* 4.57 -0.53	

المصدر : مخرجات برنامج 6 eviews

شكل رقم (٤)

رسم البواقي لانحدار متغيرات الدراسة



الخطوة الثانية: تقدير الاستقرارية وعلى وفق لرسم البواقي المذكورة انفاً تبين ان البواقي غير ساكنة وقد اثبت ذلك اختبار الجذور، لذا نعلم اختبار بيرون فليبس P-P وكما موضح في جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

اختبار جذور الوحدة على وفق اختبار P-P

P-P						نموذج
I(1)			Level			
Pgold	Poil	Pex	Pgold	Poil	Pex	
-	**-	-	١.٠١	-	٠.٣٠-	بدون ثابت واتجاه None
**٢.٦٧	3.07	**٣.٧٦		٠.٣٨		
*٢.٩١-	-	-	٠.٢٣-	-	١.٣٨-	Intercept بمقطع صادي فقط
	*٢.٩٣	**٣.٦٧		١.٣٦		
٢.٨٨-	٢.٨٣-	*٣.٥٧-	٢.٢١-	-		Trend& intercept بمقطع صادي واتجاه
				١.٥٨	١-3.27	
Trend& intercept		Intercept		None		
٨-4.5		-3.83		-2.69		1% level
-3.67		-3.03		-1.96		5% level
-3.28		-2.65		-1.61		10% level

المصدر: مخرجات برنامج 6 eviwes (** معنوي عند مستوى ٥% (*) معنوي عند مستوى ١٠%

ان السلاسل الزمنية عند المستوى جاءت غير مستقرة على وفق اختبار جذور الوحدة اي ان السلاسل تعاني من جذور الوحدة نقبل فرضية العدم ونرفض البديلة، فان السلاسل المتغيرات كافة استقرت بعد الفرق الاول اي ذات تكامل من الدرجة (1) d ولها الدرجة نفسها من التكامل وهذا يعني وجود علاقة بين المتغيرات غير زائفة، على وفق ما بينه سابقا سوف نعتمد التكامل المشترك لقياس العلاقة بين المتغيرات على وفق لطريقة انجل جرانجر كي لا تفقد المتغيرات بعض من خصائصها نتيجة اخذ الفروق كما مبين في الجدول (٥)

جدول رقم (٥)

اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة

Co-integrating regression					
OLS using observations 1996-2015-					
Dependent variable	PEX				
	coefficient	t-ratio	CRDW		
Const	١٨٣٢.٩٥	***١٨.٩٨	٠.٦٧		
PGOL	٠.٣٨١-	١.٧٧٨-*			
POIL	١.٦٣-	٠.٥٣٤٨-			
testing for a unit root resual	*٢.٩٧-				
Dependent variable.	PGOL				
	coefficient	Error std.	t-ratio	p-value	CRDW
Const	809.28	430.23	1.881	0.077*	١.٠١٤٩٦
POIL	9.76	2.14	4.57	0.0003***	

PEX	-0.412	0.232	-1.778	0.0934*	
testing for a unit root resual	1-٢.٩٦	p-value	...٥٦١		
Dependent variable,	POIL				
	coefficient	std.error	t-ratio	p-value	CRDW
Const	27.681	35.33	0.785	0.4441	١.٢٢٦
PEX	-0.010	0.019	-0.535	0.5997	
PGOL	0.056	0.012	4.566	0.0003***	
testing for a unit root resual	٢.٥٤-	p-value	...٣٥		

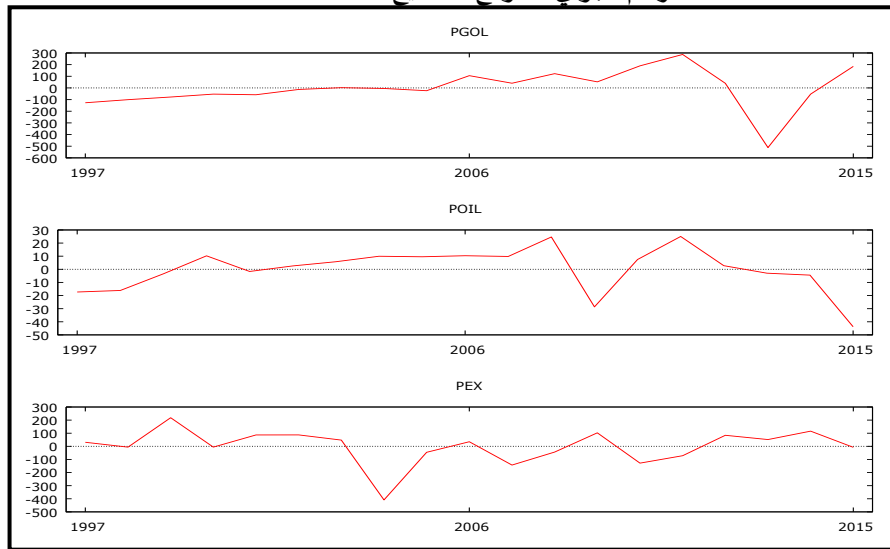
Robert F. Engle; C. W. J. Granger, Co-Integration and Error Correction, Representation, Estimation, and Testing, Econometrica, Vol. 55, No. 2, (Mar., 1987), pp. 251-276

قيم الجدولية CRDW على وفق انجل جرانجر ٠.٥١١ و ٠.٣٨٦ و ٠.٣٢٢ عند مستوى معنوي ١% و ٥% و ١٠% على التوالي
يوضح جدول (٥) ان قيمة درين واتسن لانجل جرانجر اقل من الجدولية وهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في العلاقات المذكورة انفاً وهذا يعطي توازنا طويل الامد ، وبينت ان هناك علاقة طويلة الاجل بين كل من سعر الذهب العالمي وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في العراق وسعر النفط الخام ، وان سعر النفط الخام يتاثر طرديا بسعر الذهب في الاجل الطويل وعكسيا مع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار. هذا يؤدي بالعراق الى تحمل خسائر نتيجة لربط عملاته بالدولار من جهة وعلاقة سعر النفط الخام بالدولار من جهة اخرى اي كلما انخفض سعر النفط يرتفع سعر الصرف نتيجة زيادة الطلب عليه ، اما علاقة الذهب فكانت عكسية مع سعر الصرف وطرديا مع اسعار النفط الخام العالمي على المدى الطويل هذه العلاقة العكسية بين الدولار والذهب تنبع من حقيقة أن الذهب أحد أهم أدوات التحوط ضد مخاطر تغيرات معدل الصرف للعملة، اذ يمكن للمستثمرين والمتعاملين في سوق النقد الأجنبي شراء الذهب لتغطية المخاطر الناتجة من ضعف الدولار، او التبعية أية عملات أخرى. منبع هذه العلاقة الأساسي هو اتجاهات المضاربة على الذهب في أوقات الأزمة؛ ذلك أن الطلب على الذهب في الوقت الحالي ينبع جانب كبير منه لأغراض المضاربة المرتبطة بالمخاطر الاقتصادية في العالم، التي تعد العامل الأساسي في الطلب

على الذهب في الوقت الحالي. اما في الاجل القصير فان الذهب يتأثر ايجابا بسعر النفط الخام وان قيمة المعلمة السلبي تبين التوازن على المدى القصير الا ان المعلمة غير معنوية وشكل (٥) يوضح نموذج تصحيح الخطأ لتقدير التوازن للأمد القصير بين متغيرات الدراسة.

شكل رقم (٥)

رسم البواقي لنموذج تصحيح الخطأ



المصدر: من اعداد الباحث مخرجات برنامج gretl

يبين الرسم البياني ان البواقي اسعار الصرف فقط مستقرة وهذا يعني انها على وفق اختبار t التي اعطت معامل تعديل معنوي مما يعني حدوث توازن في المدى القصير بين سعر الصرف واسعار الذهب واسعار النفط وليس العكس أي سببية باتجاه واحد خلال المدى القصير

وجداول (٦) يوضح ان المعادلة الاولى التي يكون فيها المتغير التابع سعر الصرف والمتغيرات المستقلة اسعار النفط واسعار الذهب العالميين معنوية على وفق لاحصاء t

جدول رقم (٦)

نموذج تصحيح الخطأ

VECM system. lag order 1	t_{ECM}
Maximum likelihood estimates. observations 1997-2015 (T = 19) case = 3	
(alpha adjustment vectors)	
PEX -0.37294	-3.401 *
PGOL -0.021053	-0.1539
POIL -0.019355	-1.375

المصدر: مخرجات برنامج gretl

الاستنتاجات والتوصيات

أ - الاستنتاجات

١- شهدت الأهمية النسبية للنفط في الناتج المحلي الاجمالي زيادة بلغت ٧٧.٣٩% عام ٢٠٠٤ نتيجة الانفتاح ورفع الحصار إلا ان تلك النسبة تراجعت مع بدء الازمة المالية العالمية وقلة القدرة الانتاجية والتصديرية بسبب العنف السياسي وعمليات الارهاب الذي شهده العراق لتبلغ ٦٦.٩% عام ٢٠٠٨ وعليه استمر التراجع الى ان بلغت مساهمته ٦٠.٥٦% في عام ٢٠١٢، ثم ازدادت حتى بلغت في عام ٢٠١٥ (٧٦.٨٣%)

٢- يعاني الاقتصاد العراقي من ريعية خلال مدة الدراسة اذ ان القطاعات الاقتصادية كافة جمدت ومنعت من الانتاج بعد الاحتلال الامريكي مما زاد من الاختلال الهيكلي في النمو الاقتصادي، تشكل ايرادات النفط ٩٠% من ايرادات الميزانية العامة، فانخفاض في اسعار النفط الخام في السوق اثر سلبا في اعداد الميزانية لعام ٢٠١٥

٣- يمثل النفط المصدر الرئيس للعملة الاجنبية مما يعني اي تدبذبا في اسعار النفط يعني تدبذبا في احتياطي العراق من العملات الاجنبية وهذا يؤثر في التجارة الخارجية والداخلية في العراق بشكل مباشر بوصف الدولار هو المقوم به للسلع المستوردة.

٤- ان العلاقة عكسية بين اسعار الصرف في السوق العراقي واسعار الذهب واسعار النفط العالمية على المدى الطويل والقصير وبوصف الدولار المقوم لكلا السلعتين الاستراتيجيتين،

فأي انخفاض بقيمة الدولار تتجه الناس الى اقتناء الذهب لأنه بعيد عن التذبذب اذ يعد اصلا من الاصول المالية

٥- ان العلاقة حقيقية بين متغيرات الدراسة غير زائفة وان اختبار السلاسل الزمنية غير مستقرة على وفق اختبار $p-p$ وبين اختبار انجل جرانجر وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على وفق قيمة دربن واتسن CRDW ومعنوية المعلومات المقدرة على وفق اختبار t^* .

٦- يوضح اختبار تكامل مشترك علاقة توازن طويلة الاجل وسببية باتجاهين لكل العلاقات (اسعار النفط الخام ← اسعار الذهب واسعار الصرف)، (اسعار الذهب ← اسعار النفط واسعار الصرف)، (اسعار الصرف ← اسعار الذهب واسعار النفط الخام) وان العلاقة طردية بين اسعار النفط الخام واسعار الذهب وعكسية مع اسعار الصرف اما التوازن على المدى القصير فقد يتحقق باتجاه واحد من اسعار الصرف ← اسعار النفط الخام ← اسعار الذهب العالمي وهذا اثبات لفرضية الدراسة.

ب- التوصيات

١. يجب معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي بما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من هيمنة النفط .

٢. اعتماد سياسة مالية تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الحادة في اسعار النفط من خلال تنويع مصادر الايرادات .

٣. يمكن تحويل الصرف ليس فقط مع الدولار وانما مع عدة عملات ولو يعود العالم للذهب فهو الافضل للدول المصدرة للنفط بوصفه مصدرا ناضبا .

٤. ابراز دور اكبر لسيادة واستقلالية البنك المركزي وتقنين اسعار الصرف والتحكم بها و تحصين الأسواق من عمليات المضاربة التي يقوم بها المضاربون والتي تؤدي الى عدم استقرار العلاقات السعرية بين النفط والذهب والدولار في السوق العراقي.

٥. الحفاظ على معدلات نمو دائمة ومحددة تتناسب مع معطيات الأسواق لكل من النفط والذهب. و عزل أسواق الذهب والنفط عن العوامل السياسية.

المصادر:

أ- المصادر في اللغة العربية

١. الامير، فؤاد قاسم (٢٠١٤)، الدولار دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط، (بغداد، دار الغد، قاهر للطباعة والنشر)
٢. الجلي، منير (٢٠١٤)، ما هي الأسباب الحقيقية خلف انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، <http://aliraqtimes.com/ar/p.9>
٣. د. الجنابي، نبيل د. كريم سالم حسين (٢٠١١)، العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر الصرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد ١.
٤. د. جوجارات دامودار (٢٠١٥)، الاقتصاد القياسي، ترجمة د. هند عبد الغفار عودة، الجزء الثاني (السعودية، دار المريخ للنشر)
٥. زكي، رمزي (١٩٧٨)، التاريخ النقدي للتخلف دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، (الكويت، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب)

٦. سلمان، محمد صالح (٢٠١٤)، تحليل العلاقة السببية الطويلة والقصيرة الاجل بين سعر النفط الخام العالمي وسعر الذهب وسعر صرف الدولار، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ٢٠، العدد ٧٥.
٧. الصادق، علي توفيق وآخرون (١٩٩٧)، سياسات وادارة اسعار الصرف في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثالث، من ٢١ الى ١٥ / ٨، (ابو ظبي، صندوق النقد العربي)
٨. صندوق النقد الدولي (٢٠١٥)، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، www.imf.org
٩. غوس، غريغوري (٢٠١٥)، هبوط اسعار النفط الاسباب والتبعات الجيوسياسية، معهد بروكنجر، (مركز بروكنجر، الدوحة، قطر) <http://www.brookings.edu/doha>
١٠. ميرزا، علي (٢٠١٦)، اثار انخفاض اسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ندوة تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة - تشرين الثاني / ٢٠١٥
١١. المزيبي، عماد الدين محمد (٢٠١٣)، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد ١٥، العدد ١

٢- المصادر في اللغة الانجليزية

1. Dr. Poonam Bassi (2014)، Impact of crude oil and us dollar on gold prices in India. Asia Pacific Journal of Research. Vol. 1 Issue XV.
2. K. S. Sujit and B. Rajesh Kumar (2011)، Study on dynamic relationship among gold price. oil price. exc . exchange rate and stock market returns. *International Journal of Applied Business and Economic Research*. Vol. 9. No. 2
3. opec . Annual statistical Bulletin . Austria . opec
4. Price gold World Gold Council <https://www.gold.org/statistics#group6> Gold 8
5. Robert F. Engle; C. W. J. Granger (1987)، Co-Integration and Error Correction، Representation. Estimation. and Testing. *Econometrica*. Vol. 55. No. 2.

6. Thai-Ha LE and Youngho CHANG(2011), Oil and Gold Prices, Correlation or Causation?. Working Paper 02. Economic Growth Centre. School of Humanities and Social Sciences Nanyang Technological University. <http://egc.hss.ntu.edu.sg>

**The correlation between oil prices and gold prices and exchange rates in Iraq
for the period 1996-2015**